



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الأربعاء 13 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريسنتيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3
- 3 طحكوت يعلق صورة ضخمة للرئيس فوق "سيما موتورز" 3
 - 3 رجال الأعمال يقفون مع الرئيس بوتفليقة (الوسط).....
 - 3 ملتقى وطني حول الاستثمار السياحي بالجزائر قريبا (واج)
 - 4 بوعزغي يؤكد على ضرورة تدارك الفجوة في مجال إنتاج الحليب (واج).....
 - 5 صناعة و مناجم: تسجيل استثمارات بقيمة 8.000 مليار دج ما بين 2002 و 2018 (واج).....
- بنوك /مالية/تأمينات..... 7
- 7 تراجع نسبة التامين عن الأشخاص بـ 25% 7
 - 7 250مليار خسارة خلال سنة بسبب "فيزا شنغن" (الشروق أونلاين)
- تعاون وشراكة..... 8
- تجارة..... 8
 - 8 أسعار السيارات ستخفض ..وعهد الكونسيسونار للاستيراد انتهى!(النهار أونلاين).....
 - 10 المرجان: شروط التسويق تحدد بقرار وزاري مشترك (واج)
 - 11 برنامج لنقل 17 مليون طن من البضائع سنويا عبر السكك الحديدية في أفاق 2022 (واج)
 - 12 التحكم في جودة و مطابقة المنتجات الجزائرية مع المواصفات العالمية شرط أساسي (واج).....
- 13 اتحادية الناقلين تخاطب وزير النقل:..... 13
 - 13 الحلّ في استيراد 15 ألف حافلة لإنهاء أزمة النقل في الجزائر (واج).....
- 14 المدير العام لسوناطراك: 14
 - 14 هذه "شروط" الإتحاد الأوروبي لمرور الغاز الجزائري (الشروق أونلاين).....
- يقظة إعلامية 15

الافتتاحية

طحكوت يعلق صورة ضخمة للرئيس فوق "سيما موتورز" رجال الأعمال يقفون مع الرئيس بوتفليقة (الوسط)

قام مجمع سيما موتورز للسيارات الذي يعود لمالكه محي الدين طحكوت بوضع صورة ضخمة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة فوق مقر الشركة الكائن مقرها بين عكنون بالعاصمة، وهو الموقف من محي الدين طحكوت ليعبر عن دعمه للرئيس عبد العزيز بوتفليقة .

وكانت الصورة التي تم وضعها فوق مقر مجمع سيما موتورز جد واضحة ، لاسيما و أنها جاءت على الطريق السريع ، وموضوعة في اللافتات الإشهارية للشركة .

ويبدو أن موقف مالك سيما موتور محي الدين طحكوت كان واضحا من البداية ، عندما قام بتعليق صورة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، قبيل إعلان الرئيس ترشحه ، خاصة أن محي الدين طحكوت عرف بدعمه للحملات السابقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

والى جانب هذا ، يوجد أغلب رجال الأعمال في صف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، مثلما كان قد أشار إليه رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد ، الذي لطالما عبر عن دعمه للرئيس بوتفليقة ، و أن رجال الأعمال متماسكون ومجمعون حول استمرارية الرئيس .

ويؤكد هذا ما وقع لرجل الأعمال عمر بن عمر الذي سارع إلى نفي معلومات تقول بدعمه لمرشح آخر ، بل هدد من نشروا المعلومات بالمقاضاة ، مؤكدا أنه مع الرئيس بوتفليقة .

و بموقف طحكوت و الأفسيو وعلى رأسهم علي حداد ، وكذلك عمر بن عمر يكون أغلب أصحاب المال قد اصطفوا مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في دعم حملته ، خاصة وأن الكثير من رجال الأعمال و المال يفضلون عدم الغوص كثيرا في عالم السياسة ، بما يحفظ مصالحهم الاقتصادية ، لاسيما و أن المراحل السابقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة صبت في دعم و تسهيل الكثير من المجالات لرجال الأعمال ، الشيء الذي جعلهم يتمسكون بدعم الرئيس بوتفليقة .

ملتقى وطني حول الاستثمار السياحي بالجزائر قريبا (واج)

سينظم قريبا ملتقى وطنيا حول الاستثمار السياحي بالجزائر وفقا ما كشف عنه وزير السياحة والصناعة التقليدية، عبد القادر بن مسعود، يوم الثلاثاء بالشلف.

وقال الوزير لدى زيارته مؤسسة فندقية خاصة بالشلف أن "من بين النتائج التي خلصت إليها الجلسات الوطنية للسياحة هو ضرورة تنظيم ملتقى وطنيا حول الاستثمار السياحي يضم المستثمرين والبنوك وهذا لبحث الإشكاليات والحلول سيما ما تعلق منها بمدى تسديد القروض".

وقال الوزير أن "عديد المؤسسات الفندقية بما فيها العمومية تعاني من إشكالية تسديد القروض البنكية خلال سبع سنوات ولهذا نسعى مع الحكومة لتوسيع آجال إرجاع القرض".

وأضاف أن هذه الجلسات مكّنت من "التعرف على نقاط القوة التي قدّمها الجزائر لدعم القطاع والمستثمرين في هذا المجال على غرار توفير العقار السياحي وتقديم القروض البنكية وعديد التسهيلات على مستوى الضرائب مما ساهم في رفع عدد الأسرة على المستوى الوطني إلى أزيد من 140.000 سرير".

في سياق آخر، أكّد وزير السياحة والصناعة التقليدية في رده على سؤال للصحافة المحلية بخصوص دور الوكالات السياحية في دعم القطاع على "ضرورة اضطلاعها بدور ترقوي للسياحة الجزائرية وصورتها كبلد استقطاب سياحي مستقبلي" مشيراً إلى أن آفاق قطاع السياحة بحدود عام 2030 "جد مبشرة".

وأبرز الوزير أهمية مرافقة الوكالات السياحية وتسويقها للسياحة الجزائرية لافتاً إلى تنظيم قريبا ملتقى لفائدة الوكالات من أجل إعلامها وتوجيه لها مختلف التعليمات لتكون المناطق الجزائرية محل استقطاب للسياح الأجانب.

وفيما يخص السياحة الحموية بالجزائر صرح بن مسعود أن كل المرافق الحموية الموجودة تشهد عملية إعادة اعتبار خاصة أن السياحة الحموية تعد واحدة من نقاط قوة الجزائر في ظل وجود 283 منبع حموي منها حوالي 120 منبع قابلة للاستثمار.

وأضاف الوزير أن الجزائر تتوفر على 12 مرفقا سياحيا تابعا للقطاع العمومي وأزيد 40 مشروعا استثماريا قيد الانجاز وهذا ما سيساهم في جعل الجزائر واحدة من الأقطاب العالمية في السياحة الحموية.

بوعزغي يؤكد على ضرورة تدارك الفجوة في مجال إنتاج الحليب (واج)

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري، عبد القادر بوعزغي، يوم الثلاثاء بسطيف على "ضرورة تدارك الفجوة في مجال إنتاج الحليب"، معتبرا الإمكانيات البشرية والتقنية المتوفرة في البلاد "هائلة".

وشدد الوزير خلال إشرافه على أشغال اليوم الوطني حول شعبة الحليب انعقد بمقر نادي المحامين بسطيف وذلك في إطار زيارة عمل إلى هذه الولاية على "استغلال الفرص المتاحة للرفع من الإنتاج الوطني للحليب مع التركيز على معايير الجودة و ثمين منتجات الحليب ومشتقاته".

وأبرز السيد بوعزغي في هذا السياق، أن ذلك يتحقق من خلال "تحسين مردودية الأبقار الحلوب ذات القدرات الجينية العالية وتحديد عدد القطعان مع تعزيز مراقبة الأمراض الحيوانية المعدية" بالإضافة الى اعتماد التقنيات الحديثة في مجال التربية الحيوانية وتوفير الأعلاف وتسيير مستثمرات تربية الأبقار بأساليب عصرية".

وأكد الوزير كذلك على الأهمية التي تمثلها عملية جمع الحليب في الرفع من نسبة وفرة المنتوج والمساهمة الفعلية في تقليص فاتورة استيراد هذه المادة الغذائية الأساسية، مشيراً إلى أن واقع هذه الشعبة "يقتضي تأطير مربّي الأبقار الحلوب وتشجيعهم على إنشاء تعاونيات تمكّنهم من الرفع من قدراتهم الإنتاجية وتقليص التكاليف من خلال الاستعمال التشاركي لوسائل الإنتاج والحصول على قروض بنكية تفضلية وتشجيع الاستثمار في المستثمرات الكبرى والمدمجة" وكذا "الشراكة بين مختلف الفاعلين".

وركز في ذات السياق كذلك على تعزيز العلاقة بين المربين الكبار والصغار من جهة ومنتجي الأعلاف من جهة أخرى، لخلق انسجام بين مختلف مكونات شعبة الحليب.

وذكر الوزير بأن المقاربة التي انتهجتها الدولة ترمي إلى إدماج شعبة الحليب وتعبئة جميع مكوناتها من خلال جملة من التدابير المنسقة على غرار عصرنة منشآت تربية المواشي وتهيئة الإسطبلات واقتناء معدات تربية المواشي وتجهيزات منشآت إنتاج الحليب والحصول على العلف بأسعار مدعمة وإنشاء مراكز التكاثر وتشجيع توالد السلالات المنتجة للحليب وتطوير المهن ذات الصلة بهذه النشاطات.

و أكد وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري في هذا السياق على حرص رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على حماية القدرة الشرائية للمستهلكين حتى في أصعب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد، مشيراً الى أن التدابير المختلفة قد مكّنت من دعم و تنمية هذه الشعبة بغرض الرفع من الإنتاج الوطني و تقليص أعباء استيراد غيرة الحليب التي تعادل كميتها حالياً " ما يزيد عن 400 ألف طن سنوياً".

و قال الوزير أن إنتاج الحليب، يشهد "وثبة نوعية" سواء الطازج منه أو ذلك المستعمل في مجال الصناعة الغذائية الزراعية، إذ ارتفع حجم الإنتاج الوطني من هذه المادة بشكل ملموس "من 1,2 مليار لتر عام 2000 إلى 3,5 مليار لتر سنة 2017 أي بنسبة نمو تعادل 19,3 بالمائة فيما تضاعفت كمية جمع الحليب قرابة 8 مرات حيث انتقلت من 100 مليون لتر سنة 2000 إلى 833 مليون لتر سنة 2017".

و بالرغم من ذلك فإن عملية جمع الحليب "لا تمثل سوى 24 بالمائة من إجمالي الإنتاج الوطني" كما قال وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.

و بالإضافة إلى إشرافه على تنصيب رئيس المجلس الوطني المهني المشترك لشعبة الحليب، و إعطائه إشارة انطلاق أشغال اليوم الإعلامي الوطني لتطوير هذه الشعبة، و حضوره التوقيع على اتفاقية تعاون بين صندوق التعاون الفلاحي و الديوان الوطني ما بين المهني للحليب بمقر نادي المحامين، تفقد الوزير مؤسسة التطوير الفلاحي ببلدية قلال و وحدة لصناعة أغذية الأنعام لمستثمر خاص ببلدية قجال حيث أسدى تعليمات تقضي بضرورة العمل على إيجاد حلول لتوفير مواد أولية محلية للتقليص من فاتورة الاستيراد.

صناعة و مناجم: تسجيل استثمارات بقيمة 8.000 مليار دج ما بين 2002 و 2018 (واج)

سجل قطاع الصناعة و المناجم خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2018 استثمارات ناهزت قيمتها 8.000 مليار دج منها أكثر من 5.200 مليار دج في قطاع الصناعة لوحده حسبما أكده يوم الثلاثاء بالجزائر وزير الصناعة و المناجم يوسف يوسف.

و أوضح السيد يوسف خلال منتدى جريدة الشعب أن "قطاع الصناعة و المناجم عرف ديناميكية خاصة خلال السنوات الأخيرة مدفوعاً بطلب داخلي كبير و ارادة سياسية لتنويع الاقتصاد تجلت في حرص الحكومة الدائم على ضمان اطار قانوني و مناخ أعمال مدعم بحوافز جاذبة للاستثمارات المحلية و الاجنبية".

و كنتيجة لهذه المحفزات – يضيف الوزير- " تم تسجيل استثمارات تقارب قيمتها 8.000 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2002 الى 2018 (55.000 الف مشروع) منها أكثر من 5.200 مليار دج في قطاع الصناعة لوحده (أكثر من 10.200 مشروع صناعي) و هو ما سمح باستحداث 634.00 منصب شغل".

كما افاد ذات المسؤول انه تم تسجيل قرابة 2.300 مشروع صناعي من اجمالي 4.100 مشروع مسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بقيمة تفوق ال 1.000 مليار دج سمحت باستحداث أكثر من 92.000 منصب عمل.

و اشار الى ان ابرز مثال على الديناميكية الصناعية المسجلة و هو قطاع صناعة الاسمنت حيث انتقلت الجزائر من صفة المستورد الكبير للإسمنت (6 ملايين طن من الاسمنت المستورد في 2015) الى بلد مصدر ابتداء من 2017 لتصل قيمة الصادرات من الاسمنت ب 25 مليون دولار في 2018 على ان تبلغ ما بين 80 الى 100 مليون دولار في 2019 و 500 مليون دولار في السنوات الخمس المقبلة.

و اوضح الوزير ان استثمارات شعبة صناعات الحديد و الصلب و الميكانيك و الصناعات الكهربائية و الالكترونية قد بلغت قرابة 300 مليار دج فيما بلغت استثمارات الصناعات الغذائية 240 مليار دج و تلمها شعبة الكيمياء و البلاستيك 230 مليار دج .

وبلغت صادرات الصناعات الغذائية 370 مليون دولار مقابل 261 مليون دولار في 2017، حسب ارقام الوزير. بالنسبة لصناعة الحديد و الصلب، تم انتاج قرابة 4 ملايين طن في 2018 مقابل 3 ملايين طن في 2017 بعد دخول عدة مشاريع جديدة حيز الخدمة وهو ما سمح بتصدير ما يعادل 67 مليون دولار في 2018 من المنتجات الحديدية منها "60 مليون دولار من الصادرات قام بها مركب الحجاررغم الصعوبات التي يعرفها".

وفيما يخص الصناعات الميكانيكية فقد تم انتاج 180.000 مركبة في 2018 مقابل 110.000 مركبة في 2017 في حين تم انتاج 4.500 مركبة صناعية في 2018، مشيرا الى أن حجم المركبات التي سيتم انتاجها محليا سيصل الى 400 ألف وحدة بغضون السنوات القليلة المقبلة .

أما فرع مواد البناء فقد فاقت صادراته خلال 2018 الـ 54 مليون دولار مقابل 36 مليون دولار في 2017. وبخصوص قطاع النسيج فقد شهد - حسب الوزير- تدشين اكبر مصنع للنسيج في افريقيا ويتعلق الامر بمصنع " تايال" للنسيج بغليزان الذي سيقوم بتصنيع 30 مليون قطعة البسة سنوي ، 60 بالمئة منها موجهة للتصدير مضيفا ان المصنع قد شرع في تصدير اولي الشاحنات الى عدة دول اوروبية و آسيوية.

و عن شعبة الجلود ، ذكر الوزير بإطلاق حملة لجمع جلود الاضاحي في عيد الاضحي الفارط عبر ست (6) ولايات وهي الجزائر، وهران و سطيف و جيجل، باتنة و قسنطينة مما سمح بجمع ازيد من 900.000 جلد و 500 طن من الصوف مشيرا الى انه سيتم تعميم عملية جمع جلود الاضاحي عبر ولايات الوطن ابتداء من 2019.

== ارتفاع صادرات المنتجات الإلكترونية بـ 70 بالمائة خلال 2018 ===

بالنسبة لفرع الصناعات الالكترونية ، اوضح الوزير انها حققت تقدما ملحوظا من سنة الى اخرى مع نسب ادماج عالية حيث شهدت صادرات هذا الفرع قفزة في 2018 لتصل

الى 100 مليون دولار مقابل 60 مليون دولار في 2017 أي بزيادة 70 بالمائة.

و بالنسبة لقطاع المناجم ، افاد ذات المسؤول انه بالرغم من التأخر المسجل في هذا القطاع فقد شهد خلال سنة 2018 حركية من خلال اطلاق مشاريع ضخمة و اعادة بعث مشاريع اخرى من شأنها اعطاء نفس جديد لهذه الشعبة الحيوية .

وتابع قائلا انه من ابرز هذه المشاريع المسجلة مشروع استغلال و تحويل الفوسفات بشرق البلاد بعد التوقيع في نوفمبر الماضي على اتفاق شراكة بين مؤسسات جزائرية و صينية.

كما اضاف ان تجسيد هذا المشروع الضخم الذي يقدر استثماره بـ 6 مليار دولار، سيمكن الجزائر من ان تكون احد الاقطاب العالمية لتصدير الاسمدة لتصل الى 2 مليار دولار سنويا بعد دخول هذا المشروع حيز الخدمة في 2022.

و اضاف ان الانتاج الوطني من مادة الفوسفات سيقفز من مليون و 200 الف طن حاليا الى حوالي 10 و 12 مليون طن حيث سيتم تحويل الجزء الأكبر منه الى اسمدة و الجزء الاخر سيتم تصديره مشيرا الى امكانية التفكير في انشاء مركب اخر للأسمدة في المستقبل.

من جهة اخرى ، قال الوزير انه تم خلال السنة الجارية الشروع في عصرنة استغلال مناجم الحديد بالونزة و بوخضرة (تبسة) بهدف زيادة الانتاج من 1ر2 مليون طن سنويا الى 3ر5 او 4 ملايين طن / سنويا لتلبية الطلب المتزايد لمصانع الحديد.

ولكن- حسب الوزير- " فان انتاج منجمي الونزة و بوخضرة لا يكفيان لذلك تم الشروع في دراسة لاستغلال منجم غار جبيلات و حينما تنتهي الدراسة سيتم انشاء مصنع نموذجي بالمنطقة " اضافة الى استغلال منجم المنغيز.

بالمقابل، قال الوزير ان هناك " تأخر في الصناعة الكيماوية لكن هناك دراسة للقطاع تهدف الى تحديد الآليات الكفيلة بتشجيع الاستثمار في هذا الفرع وتطويره" مشيرا الى تثمين مادة الملح وتحويله في المستقبل الى مواد كيميائية تدخل في عدة صناعات.

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تسجيل مليون ومائة الف مؤسسة في السداسي الاول من 2018 مشيرا الى ان السنوات الاخيرة عرفت انخفاضا في عدد المؤسسات التي اغلقت. وفي اجابته على اسئلة الصحافة بخصوص القاعدة 51 / 49 المنظمة للاستثمار، اكد الوزير انه لا تراجع عن هذه القاعدة في الوقت الحالي وفي كل المجالات . وبخصوص اسعار السيارات المركبة محليا والتي ما تزال مرتفعة ، قال السيد يوسف ان الاسعار تبقى مرتبطة بمدى تنافسية السوق مضيفا انه ليس هناك خيار اخر لتلبية الطلب الوطني المتزايد على السيارات إلا بتطوير هذه الصناعة محليا.

بنوك /مالية/تأمينات

تراجع نسبة التأمين عن الأشخاص بـ 25%

250مليار خسارة خلال سنة بسبب "فيزا شنغن!"(الشروق اونلاين)

يشهد قطاع التأمين على الأشخاص في الجزائر، تراجعا حادا في رقم الأعمال، منذ بداية 2019، بلغت نسبته الـ 25 بالمائة بفعل تراجع عدد المسافرين إلى الخارج، ويأتي ذلك في ظل تخفيض كوتة الجزائريين من تأشيرة "شنغن" لدخول الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى استكمال التسجيل في برامج السكن الترقوي العمومي "أل بي بي". يرتقب أن ينهار رقم أعمال قطاع التأمين على الأشخاص في الجزائر، خلال سنة 2019 بما نسبته 25 بالمائة، نتيجة الإجراءات المتخذة مؤخرا لتقليص نسبة منح تأشيرة دخول الإتحاد الأوروبي "شنغن"، في الوقت الذي تشهد عملية التأمين على الأشخاص منذ بداية السنة تراجعا حادا في ظل استكمال عمليات التسجيل في سكنات الترقوي العمومي، في حين يرى متعاملو قطاع التأمين أن التأمين على الأشخاص الذي ضح 1000 مليار سنتيم خلال سنة 2018، لن يضح أكثر من 750 مليار سنتيم هذه السنة.

ويؤكد مصدر من قطاع التأمينات لـ"الشروق" أن ارتفاع رقم أعمال قطاع التأمينات بما نسبته 2 بالمائة خلال السنة الماضية، بفعل الإجراءات المتخذة لإنعاش القطاع الذي شهد جمودا طيلة سنوات بسبب أزمة سوق السيارات ووقف الاستيراد، سيشهد خلال سنة 2019، انهيارا في رقم أعماله سيصل الـ 25 بالمائة ويتعلق الأمر بالتأمين على الأشخاص، وهذا بسبب تراجع نسبة منح تأشيرة "شنغن" التي كانت تجر عددا كبيرا من الجزائريين إلى شركات التأمين، لإبرام عقود قبل السفر، إضافة إلى إلزامية التأمين لأولئك المسجلين في برامج السكن، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بسكنات "أل بي بي".

هذا ولا تزال شركات التأمين الناشطة في السوق الوطنية تتماطل في تسديد مستحقات الزبائن العالقة من التعويضات، المرتبطة بسنة 2015، والتي تعادل 2.5 مليار دينار، وهي مستحقات نصف مليون جزائري، معظمهم من ضحايا حوادث المرور، في الوقت الذي لم تشرع هذه الشركات لحد الآن في تطبيق إتفاقية "إيذا" الموقع عليها السنة الماضية، والقاضية

بتعويض الزبون أولاً، ثم تسوية الديون العالقة بين الشركات كمرحلة ثانية، من خلال تسديد شركة الضحية مستحقات الشركة المدانة.

ووفقاً لما أكده مصدر من قطاع التأمينات، لا يزال نصف مليون جزائري محروم من تعويضات تعادل 250 مليار سنتيم، تحتجزها شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية، والتي تتخبط في أزمة مالية خانقة منذ 5 سنوات، بسبب سياسة الإغراق التي تشهدها السوق الوطنية والتخفيضات والعروض غير المضبوطة وبيع المنتج بسعر منخفض جداً لكسر المنافسة، وهو ما تسبب في خلق أزمة سيولة خانقة لدى هؤلاء المتعاملين في ظرف قياسي.

تعاون وشراكة

تجارة

أسعار السيارات ستنخفض.. وعهد الكونسيونار للاستيراد انتهى!(النهار اونلاين)

قال إنه سيتم تطبيق غرامات بـ5٪ من قيمة العقار على المستثمرين الذين لم يشرعوا في العمل خلال 3 سنوات.. يوسف يوسف:

قال وزير الصناعة، يوسف يوسف، إن انخفاض أسعار السيارات وعودتها إلى الأسعار القديمة يرجع لقانون العرض والطلب.

وأن الحكومة ووزارة الصناعة ليس بإمكانها إجبار الوكلاء على تحديد أسعار منتجاتهم أو تخفيضها.

حيث أن مصالحة تسهر على إلزام المركبين باحترام دفاتر الشروط والرفع المتواصل لنسبة الإدماج الوطني في منتوجاتهم. وقال يوسف، أمس، خلال حلوله ضيفا على منتدى جريدة «الشعب»، إن المنافسة في قطاع تصنيع وتركيب السيارات هي من ستخفض الأسعار.

وهي من تجبر المصنعين الناشطين في السوق الجزائرية على تحديد أسعارهم، وأضاف يوسف بأن مصنعين ومستثمرين جزائريين بالتنسيق مع أجنب.

قد وضعوا ملفاتهم على مستوى مصالح وزارة الصناعة، مشيرا إلى أن الحكومة والصندوق الوطني للاستثمار هما من سيحددان مصير هذه الملفات وتفصل في قرار قبولها من عدمه.

وأشار يوسف إلى أن الدولة قد اتخذت قرارا بالسير في الصناعات الميكانيكية، خاصة المركبات بمختلف أحجامها وأنواعها.

أين قال إن السوق الوطنية بحاجة إلى 400 ألف سيارة سنويا، وهي مرشحة للارتفاع إلى 800 ألف سيارة سنويا. وهو ما لا يمكن استيراده مستقبلا بالعملة الصعبة كما كان في السابق، أين قال إن عهد وكلاء السيارات واستيراد السيارات الجاهزة قد انتهى.

ومن أراد بيع السيارات فعليه بتصنيعها في الجزائر والرفع من نسبة الإدماج وفق ما ينص عليه دفتر الشروط. مؤكدا أن شركة «سوناكوم» قد وصلت إلى نسبة إدماج تقدر بـ85 من المئة بعد 50 سنة من العمل في نشاط السيارات. وفي سياق آخر، قال يوسف إن مصالح دائرته الوزارية قد استرجعت 3 آلاف هكتار من عند مستثمرين. لم يطلقوا استثماراتهم بعد 3 سنوات من حصولهم على العقار، مؤكدا بأنهم سيدفعون ما قيمته 5 من المئة من القيمة التجارية لهذه العقارات.

بالإضافة إلى متابعات قضائية من أجل استرجاعها، مؤكدا أن وزارة الصناعة قد خططت لإنشاء 50 منطقة صناعية، 7 ستقوم هي بتبنيها مباشرة.

فيما سيتم منح 43 منطقة لتبنيها من قبل الولاية والخواص، أين تم تخصيص 20 مليار دينار لهذا الشأن. فضلا عن إطلاق مشروع يخص إنشاء مناطق صناعية على مستوى المناطق الحدودية على غرار تبسة وسوق أهراس والطارف وتندوف وأدرار.

أين تحصلت هذه الأخيرة على عقار مساحته 200 هكتار لإنشاء منطقة صناعية في المنطقة الحدودية. وبخصوص القاعدة الاستثمارية 49/51، والتي كانت محل انتقاد من قبل المستثمرين الأجانب.

قال يوسف إن هذه القاعدة قد تم وضعها من أجل مصلحة البلاد وحماية الاقتصاد والمؤسسات الوطنية. أين قال بصريح العبارة إن هذه القاعدة ليست قرآنا ويمكن مراجعتها وإعادة النظر فيها إذا ما تحسنت وضعية المؤسسات الوطنية بصورة عامة.

وخلال حديثه عن مناخ الاستثمار في الجزائر، قال يوسف إنه تحسن خلال السنوات الأخيرة، خاصة من ناحية الصادرات.

أين تحولت الجزائر من بلد مستورد للإسمنت إلى بلد مصدر بقيمة 25 مليون دولار سنويا، فيما تم تصدير ما قيمته 36 مليون دولار من مواد البناء في 2018.

أما قطاع النسيج فسيشرع في تصنيع 12 مليون سروال «جينز» بمركب غليزان، خلال الأربعة الأشهر المقبلة، سيتم تصدير أغليبيتها نحو دول أوروبا وآسيا.

كما كشف يوسف عن مشروع مع شركة صينية مختصة في صناعة الأسمدة بقيمة 6 ملايين دولار، سيتم من تصدير ملياري دولار سنويا من مادة الأسمدة.

كما شهدت سنة 2018، تصدير 900 ألف طن من الصوف تم استرجاعها من ست ولايات. بعد استرجاع 1.5 مليون جلد غنم خلال عيد الأضحى الماضي حسب يوسف. فضلا عن تصدير مركب الحجار لما قيمته 60 مليون دولار من الحديد والصلب، وإطلاق هذا المركب للاستثمار الخاص بإنتاج هياكل السيارات المصنعة. محليا بعد 3 سنوات على أقصى تقدير، بالموازاة مع إنتاج 5 ملايين جهاز إلكتروني. منها 1.4 مليون تلفزيون ومليون ثلاجة، وتصدير نحو الخارج بقيمة 100 مليون دولار.

المرجان: شروط التسويق تحدد بقرار وزاري مشترك (واج)

تم تحديد شروط وكيفيات شراء وبيع المرجان الخام عن طريق قرار وزاري مشترك نشر في الجريدة الرسمية رقم 05. ويأتي هذا القرار الوزاري المشترك بهدف تحديد شروط وكيفيات شراء وبيع المرجان الخام في إطار ترقية النشاطات الوطنية للصناعات التقليدية والتحويل من طرف الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى (أجینور).

وبحسب القرار فإن المرجان الخام المخصص للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى ينبغي ان يكون قد تم التحقق منه من طرف اللجنة المحلية لمعاينة المرجان.

ويكمن دور الوكالة الوطنية للتنمية المستدامة للصيد البحري وتربية المائيات وفقا لنفس المصدر، في ارسال وبصفة دورية لوكالة (أجینور) وضعية المرجان الخام الذي تم التحقق منه.

ويجب على اصحاب الامتياز او ممثلهم اعلام الوكالة (أجینور) بكميات المرجان الخام المتحقق منه والمتوفر اسبوعا قبل وضعه للتسويق.

كامل يتوجب على الوكالة (أجینور) حسب هذا القرار التشاور كل سنة مع أصحاب الامتياز او ممثلهم المؤهلين لتحديد باتفاق مشترك كيفيات واسعار شراء المرجان الخام الذي تم التحقق منه.

هذا القرار يلزم ايضا الوكالة بالتشاور كل سنة مع الحرفيين ومحمولي المرجان أو مع ممثلهم المؤهلين لتحديد باتفاق مشترك كيفيات وأسعار بيع المرجان الخام الذي تم التحقق منه.

ويتم شراء وبيع المرجان الخام الذي تم تحديده والتحقق منه على مستوى الوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى أو ملحقاتها. ويجب على الحرفيين ومحمولي المرجان اثبات صفتهم كحرفيين أو محمولي المرجان بتقديم بطاقة الحرفي أو السجل التجاري، وفقا للقرار الوزاري المشترك.

ويحدد هذا القرار أيضا أنه يمكن تحويل الكمية المتبقية من المرجان الخام المتحقق منه من طرف صاحب الامتياز او بيعها للوكالة الوطنية لتوزيع وتحويل الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، حسب الشروط المنصوص عليها بالنسبة لحصة الـ 70 في المائة وذلك مقابل مبلغ مالي وفقا لاتفاق مشترك .

وحسب نفس المصدر فإن " العمليات المتعلقة بشراء المرجان الخام المتحقق منه وبيع النصف المصنع منه بين أجینور وأصحاب الامتياز والحرفيين والمحمولين ينبغي ان تدون على الوثيقة التي تحدد مسار المرجان الخام ونصف المصنع المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتقوم وكالة أجينور بإرسال الحصائل المتعلقة بكميات المرجان المتحقق منه الخام والمحول الذي تم اقتناؤه وبيعه كل ثلاثة أشهر للوزراء المكلفين بالصيد البحري والصناعة التقليدية والمناجم والمالية. وقد تم التوقيع على هذا القرار الوزاري المشترك كل من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ووزير السياحة والصناعة التقليدية ووزير الصناعة والمناجم ووزير المالية عبد الرحمان راوية.

برنامج لنقل 17 مليون طن من البضائع سنويا عبر السكك الحديدية في آفاق 2022 (واج)

أكد وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغني زعلان يوم الثلاثاء ببرج بوعريبرج أنه تم تسطير برنامج لنقل 17 مليون طن من البضائع سنويا عبر السكك الحديدية في آفاق 2022.

وأوضح الوزير خلال معابنته للقاعدة اللوجيستكية للميناء الجاف بلدية تكستار التابعة لميناء بجاية وذلك في إطار زيارة عمل وتفقد قام بها إلى الولاية أن الحكومة تطمح لإعادة الاعتبار للنقل عبر السكك الحديدية معتبرا هذه القاعدة "نموذجا" يقتدي به كونها متعددة أنماط النقل من خلال وجود خط للسكك الحديدية وكذا قربها من الطريق السيار شرق-غرب.

وأضاف السيد زعلان بأن أكثر من 60 بالمائة من حركة ميناء بجاية تتم عبر الولايات المجاورة لبرج بوعريبرج على غرار سطيف والمسيلة والبيورة، ما يجسد - حسبه - بحق تطور القواعد اللوجيستكية عبر الوطن والتي بدونها لا يمكن أن التكلم على تصدير أو استيراد.

وقال الوزير في هذا السياق: "لدينا 20 قاعدة لوجيستكية منجزة عبر الوطن و 10 أخرى في طور الإنجاز"، مرجعا الفضل في ذلك إلى برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الرامي إلى تشجيع التصدير خارج المحروقات الأمر الذي سيسمح - كما أضاف - للمتعامل الاقتصادي بأن يقوم بكل العمليات الجمركية والإجراءات الإدارية والشحن بعين المكان سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد وذلك في وقت قصير ومنه ربح كبير في التكلفة التي ستعود أيضا بالفائدة على المستهلك.

و خلال وضعه حيز الخدمة للمحطة البرية لنقل المسافرين فئة "أ" بعاصمة الولاية كشف السيد زعلان أنه خلال العقدين الماضيين تم تسجيل مشاريع 81 محطة برية لنقل المسافرين من الحجم الكبير عبر الوطن منها 74 محطة منجزة على غرار محطة برج بوعريبرج والتي تعد - كما قال - من بين أكبر المحطات بشرق البلاد والتي ستساهم في تنظيم حركة النقل والقضاء على الفوضى وتحسين الخدمة للمسافرين.

وأقر الوزير بالنقص المسجل في السنوات الماضية في جانب الصيانة والعناية بالإنجازات خاصة منها محطات نقل المسافرين مؤكدا أن "الأولوية ستكون في المستقبل للعناية بهذا الجانب من أجل المحافظة على ديمومة الخدمة والصيانة على حد سواء بهذه المنشآت".

وقد عين وزير الأشغال العمومية و النقل خلال هذه الزيارة أشغال إنجاز الطريق الوطني 103 الرابط بين برج الغدير وأولاد سيدي منصور و المعاضيد على الحدود الإدارية مع ولاية المسيلة على مسافة 10 كلم حيث أعطى تعليمات تقضي بالإسراع في إنجازه كونه سيسمح بفك العزلة على القرى و المداشر عبر المنطقة الجنوبية للولاية كما يعد محورا هاما من شأنه أن يقلص المسافة بين ولايتي المسيلة و برج بو عريرج.

كما أعطى تعليمات ببرمجة إنجاز مشاريع ازدواجية الطريق الولائي رقم 42 الرابط بين برج الغدير وبلدية برج بو عريرج على مسافة 50 كلم كونه يعرف حركة مرور كثيفة مشيرا إلى إنجازه على مراحل وفقا للأولويات كما قال.

وكشف السيد زعلان أيضا عن الانطلاق في الدراسات لعدد من الطرقات "الهامة" عبر الولاية على غرار الطريق الاجتياي لبلدية الياشير التي يعد من المحاور الهامة على المستوى الوطني و نقطة التقاء للطريق الوطني رقم 5 و الطريق السيار و يعرف حركة مرورية كثيفة بالإضافة إلى الطريق الاجتياي لبلدية العناصر (جنوب شرق برج بو عريرج).

كما قام الوزير بتدشين نفق مروري مزدوج عند مفترق الطرق الوطني رقم 5 و الطريق الولائي رقم 42 بوسط عاصمة الولاية و كذا مركز التكوين للحصول على شهادة الكفاءة المهنية لسائقي مركبات نقل الأشخاص و البضائع و عين أشغال إنجاز تجهيزات استغلال الطريق السيار شرق-غرب بعاصمة الولاية.

التحكم في جودة و مطابقة المنتجات الجزائرية مع المواصفات العالمية شرط أساسي (واج)

صرح وزير التجارة السيد السعيد جلاب يوم الثلاثاء بسوق أهراس أن "التحكم في جودة و مطابقة المنتجات الجزائرية مع المواصفات العالمية شرط أساسي لجعل الإنتاج الوطني بديلا حقيقيا للمنتجات المستوردة".

وأوضح الوزير لدى إشرافه على افتتاح أشغال المنتدى الاقتصادي الثاني حول "تجربة تنمية الأقطاب الاقتصادية في المناطق الحدودية" بقاعة المحاضرات "ميلود طاهري" بسوق أهراس بمشاركة عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وآخرين من دولة ليبيا أن "مثل هذا التحكم في الجودة و المطابقة مع المواصفات العالمية سيسمح للإنتاج الوطني بالدخول في معترك المبادلات التجارية الدولية".

و أشار الوزير خلال أشغال ذات اللقاء الذي بادرت إلى تنظيمه غرفة التجارة والصناعة "مجردة" لولاية سوق أهراس بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة و بحضور رئيس غرفة التجارة والصناعة لمصراتة (ليبيا) إلى أن "دائرته الوزارية سطرت في هذا السياق برامج و مخططات قصد مرافقة المؤسسات الاقتصادية لولوج الأسواق الخارجية".

وأفاد بأن ذلك "يندرج في إطار إعداد خارطة طريق لتجسيد المحاور الكبرى الوطنية للتصدير التي شرع في تفعيلها ميدانيا تطبيقا لتوجهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي يولي أهمية قصوى للصادرات من خارج المحروقات".

وأكد السيد جلاب أن "الجزائر استطاعت منذ سنوات عدة تكثيف حركتها النشيطة و تطويرها للمساهمة الفعالة في بناء قاعدة تنموية وطنية و جهويا و حتى دولي و هو مؤشر قوي على نجاح عديد المؤسسات الاقتصادية في توفير منتجات ذات جودة فرضت مكانتها في العديد من الأسواق الخارجية".

و أضاف أن "هذا المنتدى يسمح بتذكر الديناميكية المعتبرة التي واكبت البرامج المسطرة التي ساهمت في تشجيع الفاعلين من رؤساء المؤسسات و رجال الأعمال على مواصلة العمل لتعزيز مكانة المنتجات الجزائرية".

و أعرب في هذا الصدد عن ارتياحه و اعترازه بهذه "النقلة النوعية" التي حققتها الجزائر من خلال المعارض الدولية التي تم تنظيمها و المشاركة فيها فيكل من: الولايات المتحدة الأمريكية و بلجيكا و موريتانيا و الغابون و قطر و مصر و ألمانيا والتي

أعطت انطبعا إيجابيا وأبرزت الآفاق الواعدة التي ترشح المنتجات الجزائرية لأن تكون متواجدة في عديد الأسواق الإفريقية والأوروبية والآسيوية.

وأكد الوزير أن "المؤسسات الجزائرية سواء التابعة للقطاع العمومي أو الخاص في عدة قطاعات زراعية وغذائية وتحويلية وكهرومنزلية وصناعية وإلكترونية وأخرى صيدلانية أبرزت من خلال مختلف مشاركتها الدولية نجاعة الآليات الموضوعة لتحقيق مواصفات عالمية وهي المستويات العالمية التي تعتبر تجسيدا للسياسات المحكمة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة التي سمحت بإرساء هيكل اقتصادي قوي متنوع ومتكامل".

وأضاف أن "الرؤية المستقبلية على المدى القصير والمتوسط تسعى إلى تعزيز مكانة المنتجات الجزائرية في السوق الوطنية أولا لتعويض تدريجي للمنتجات المستوردة ثم مرافقتها لولوج الأسواق الخارجية حيث تم تسيير برنامج ثري للمشاركة خلال السنتين الجارية والمقبلة في المعارض التجارية عبر أنحاء العالم".

وكان وزير التجارة الذي حل مساء أمس الاثنين بسوق أهراس قد أشرف على وضع حجر الأساس لمشروع إنجاز غرفة التجارة والصناعة بهذه الولاية وتدشين مخبر لمراقبة النوعية وقمع الغش فضلا عن إشرافه على افتتاح صالون "سوق أهراس للتصدير 2019" بالمركب الرياضي.

اتحادية الناقلين تخاطب وزير النقل:

الحلّ في استيراد 15 ألف حافلة لإنهاء أزمة النقل في الجزائر (واج)

دعت الاتحادية الوطنية للناقلين الخواص، وزير النقل والأشغال العمومية عبد الغني زعلان، إلى ضرورة استيراد ما بين 10 آلاف و15 ألف حافلة جديدة، لتغطية احتياجات السوق الجزائرية، والقضاء على الحافلات القديمة في اقرب الأجل قبل تفاقم المشاكل التي تسببها هذه الأخيرة.

كشف رئيس الاتحادية الوطنية للناقلين الخواص عبد القادر بوشريط، في حديث لـ "الشروق"، عن الفوضى التي يعرفها القطاع في ظل النقائص التي عرقلت مسار نشاطهم، بالرغم من رفعهم للائحة مطالب تتضمن العديد من النقاط، في مرات عديدة إلى الجهات الوصية قصد معالجة الملفات العالقة، على رأسها الحافلات المهترئة، والقضاء على الضغوطات التي تتلقاها الفيدرالية منذ سنوات، غير أنها لم تجدي نفعا لحد الساعة. وشدد المتحدث، على ضرورة إعادة النظر في شهادة الكفاءة المهنية للسائقين متسائلا: "هل يعقل أن نكون سائق محترف في مدة 15 يوما؟" ويتسعة تقدر بـ 4 ملايين وخمسمائة ألف سنتيم، وهي التسعيرة التي اعتبر أنها غير منصفة. ضف إلى ذلك مشكل غياب مخطط نقل ومخطط السير الذي اعتبره ذات المتحدث مشكلا كبيرا، يعاني منه الناقلين الخواص على مستوى ربوع الوطن، مشددا على ضرورة إعادة دراسة المخطط النقل الكفيل بالقضاء على الفوضى والمساهمة أيضا في تقليص عدد حوادث المرور.

كما أشار بوشريط إلى راحة الزبون التي تنعدم بالنظر إلى قدم الكراسي واهتراء هيكلها التي يصعب تنقل الركاب عبرها، ما يستدعي بدوره واستنادا لطلبهم، ضرورة تقديم قروض بنكية للسائقين من اجل شراء حافلات جديدة، لاسيما وان الحافلات الحالية تفتقر إلى ادنى شروط الراحة، كما تطالب فيدرالية الناقلين بضرورة فتح باب الحوار مع الشرك الاجتماعي.

وحسب بوشريط فإنه بالرغم من مشاريع تركيب السيارات التي باشرتها الحكومة بداية من سنة 2014، إلا أن هذه الأخيرة تظل عاجزة عن تموين السوق الجزائرية بالكوطة المطلوبة، لذا حسم بات من الضروري على وزارة النقل استيراد حافلات جديدة للناقلين الخواص ومنحهم قروضا بنكية تساعدهم على اقتناءها، لوضع حد للمجازر التي تحدث يوميا في الطرقات من خلال إيجاد الآليات والمكانزمات اللازمة.

وأشار ذات المسؤول، إلى الإضراب الذي شنه أول أمس الناقلين الخواص بولاية تيزي وزو، حيث نظموا احتجاجية معبرين عن رفضهم الشديد لشهادة الكفاءة المهنية للسائقين في التكوين لمدة 15 يوما، وبتكلفة تقدر بـ 4 ملايين و500 ألف سنتيم ، مهددون بمواصلة الاحتجاج والتوقف عن العمل إذا لم تستجب الوزارة الوصية لمطالبهم.

المدير العام لسوناطراك:

هذه "شروط" الإتحاد الأوروبي لمرور الغاز الجزائري (الشروق أونلاين)

قال الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك، عبد المؤمن ولد قدور، إن ترشح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لعهدة جديدة، سيسمح للشركة بمواصلة عمليات التطوير والاستثمار بنفس الوتيرة، وشدد على أن وجود استمرارية سياسية معناه استمرارية اقتصادية وتنموية.

وأوضح ولد قدور الإثنين، في ندوة صحفية أعقبت التوقيع على عقد منح صفقة تطوير مشروع حقول الغاز للجنوب الغربي لشركة هندية، بمقر سوناطراك بالعاصمة، أنه مع إعلان الرئيس ترشحه لعهدة جديدة وبانتخابه يمكن القول إن سوناطراك ستذهب بعيدا في تطوير قطاع المحروقات وسننتقل بقطاع المحروقات من بيع النفط والغاز على حالته مرحلة تحويل النفط والغاز (البيتروكيمياء) وهذا سيجلب المزيد من المداخيل للبلاد.

وعلق بالقول في إجابته على سؤال عن ماذا يمثل ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة بالنسبة لسوناطراك بالقول "وجود استمرارية سياسية معناه الاستمرارية الاقتصادية والتنموية في البلاد"، وأضاف "هذه الاستمرارية ستسمح لنا بمواصلة الإنتاج ومواصلة التصدير وسنواصل أيضا تحويل المادة الخام."

وفي رده على سؤال لـ "الشروق" بخصوص قرار فرنسا وإسبانيا إلغاء مشروعه الربط البيني بأنايبب الغاز عبر جبال البيريبي، وهل تمثل الخطوة ضربة لصادرات الغاز الجزائرية نحو قلب أوروبا، ذكر عبد المؤمن ولد قدور أن هذه المسألة هي جزء من قضية شاملة وهي تعني أيضا ألمانيا وروسيا وبلدان شمال أوروبا.

وأشار ولد قدور إلى أن هناك حربا إستراتيجية بين مختلف البلدان، منها بلدان شمال فرنسا على غرار ألمانيا التي ترغب في جلب الغاز من الشرق (روسيا) والتمكن من توزيعه نحو بلدان الجنوب، وبالمقابل هناك فرنسا وإسبانيا اللتان ترغبان في الحصول على ربط بينهما للحصول على الغاز القادم من الجنوب الجزائري نحو أوروبا.

"هذه الحرب موجودة ولا نعلم كيف ستنتهي"

وحسب مسؤول سوناطراك الأول فإنه إذا ما نظرنا لقواعد الإتحاد الأوروبي الاقتصادية يجب أن تكون عملية فتح للسوق وبذلك فتح الحدود أمام الغاز، وفي هذه الحالة إسبانيا ستكون مستفيدة نظرا لأن الغاز سيمر عبرها والجزائر ستستفيد كونها ستنتج وتصدر المزيد من كميات الغاز. ويشرح ولد قدور أن سوناطراك بصدد تعزيز قدرات النقل عبر أنبوب "ميد غاز" الذي يربط الجزائر بإسبانيا ليصل 10 مليار متر مكعب سنويا، موضحا أن الشركة تفتقر جديا في جعل أنبوب "ميد غاز" مزدوج لنقل كميات أكبر من الغاز الجزائري.

وتابع المتحدث "هذه مسألة جد مهمة.. في كل بلد هناك من يعارض ويؤيد هكذا مشاريع.. في فرنسا هناك شركات تعارض إقامة هذا الربط مع اسبانيا"، مضيفاً "لكن ما يجب قوله هو أن الاتحاد الأوروبي يشترط هذا الربط مع اسبانيا وهذه القواعد هي التي ستسمح بإقامة هذا المشروع وبالتالي المزيد للغاز الجزائري نحو أوروبا".

12 ألف مليار لشركة هندية لتطوير حقول الغاز بالجنوب الغربي وقعت شركة سوناطراك، الإثنين، على عقد مع شركة "لارسن تيربو.أش.أو" الهندية لإنجاز 3 وحدات لمعالجة وضغط الغاز بحقول الجنوب الغربي المقسمة على ولايات أدرار وغرداية والبيض.

وحسب مسؤولي سوناطراك فإن المشروع سيتم تسليمه بعد 40 شهراً ويتضمن إقامة 3 وحدات لمعالجة وضغط الغاز تخص 3 حقول غازية في كل من ولايات أدرار وغرداية والبيض. وستبلغ القيمة المالية للمشروع أكثر من 122 مليار دينار ما يفوق 12 ألف مليار سنتيم، وهو ما يعادل 1.05 مليار دولار أمريكي، وسينتج 11 مليون متر مكعب من الغاز يومياً. ووفق الرئيس المدير العام لسوناطراك عبد المؤمن ولد قدور فإن هذا العقد يؤكد أن الجزائر تتوفر على احتياطات هامة والبلاد ما زالت عذراء، والمهم حسبه هو زيادة مشاريع التطوير الاستثماري في مشاريع الغاز كون البلاد بلد غازي قبل كل شيء.

يقظة إعلامية